Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 1 | Page 25 – 52 | 2023 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

The challenges facing scientific research in community colleges in Yemen in the eyes of academic members.

منير اسعد عبد الله الورد
باحث – قسم أصول التربية - كلية التربية
جامعة صنعاء – اليمن

Muneer Asaad Abdullah Al-Ward
Researcher Department of Foundations of Education
Faculty of Education
Sana'a University - Yemen

أحمد أحمد علي الآنسي
باحث – قسم أصول التربية - كلية التربية
جامعة صنعاء – اليمن

Ahmed Ahmed Ali Al-Ansi
Researcher Department of Foundations of Education
Faculty of Education
Sana'a University - Yemen

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق ذلك استخدم المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، وطُبقت استبانة مكونة من (34) فقرة موزعة على أربعة مجالات، على عينة قصدية قوامها (120) عضو هيئة تدريس، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن درجة التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع اليمنية جاءت بدرجة كبيرة على مستوى الدرجة الكلية وفي مجالات (التحديات المالية، والتحديات التقنية، والتحديات الأكاديمية،)، بينما جاء مجال التحديات التشريعية والقانونية بدرجة كبيرة جدًا، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) تُعزى لمتغير الرُتبة العلمية في الدرجة الكلية، وفي جميع المجالات لصالح رتبة مدرس، وفي ضوء هذه النتائج خلص البحث إلى جملة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: تحديات البحث العلمي، كليات المجتمع، أعضاء هيئة التدريس.

Abstract:

This research aimed to identify the challenges facing scientific research in community colleges in Yemen in the eyes of academic members. To achieve this aim, the descriptive approach was adopted in its survey method. Then a questionnaire, which consisted of (34) items and distributed to four fields, was applied to an intentional sample of (120) academic members. The research reached a number of results, the most important of which are: the field of challenges facing scientific research in the community colleges in Yemen got a high degree compared to the total score and to the fields of financial, technical, and academic challenges, while the field of legislative and legal challenges got a very high degree. The results also showed that there are statistically significant differences at the (0,05 a ≥) level of significance attributed to the academic rank variable at the total score, and at all the fields in favor of the teacher rank. In the light of these results, the research concluded a number of recommendations and proposals .

Keyword: scientific research challenges, community colleges, academic members.

المقدمة:

يُعدُّ البحث العلمي المحرِّك الأول لنهضة وتطوّر الشُّعوب، فقد أصبَح إنتاج المعرِفة وتوظيفها في خدمة الشعوب مرهونا بما يتم إنجازه في مجال البحث العلمي، وتُعد مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعها مسؤولة عن عمل الأبحاث العلمية باعتبار ذلك جزءًا لا يتجزأ مِن أنشطتها العلمية، وإحدى وظائفها الثلاث إلى جانب التدريس وخدمة المجتمع.

وتُمثِّل الأبحاث العلمية المدخل الرئيس لتحقيق التنمية في المجتمعات، والطريق الأنسب للوصول إلى المستوى الحضاري المُتقدِّم، من أجل ذلك يتم رسم السياسة العامة للبحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي، ووضع الخِطط البحثية المناسبة في كُل مؤسسة في ضوء المُشكلات والمتطلّبَات التي ترِد من قطاعات ومؤسسات الإنتاج والمجتمع المحلي (العيسي، 2016، 5).

وتُعدُّ الأبحاث العلمية من أهم وسائل تحديث العملية التعليمية وتطويرها، خاصة فيما يتعلق بمقومات العملية التربوية والتعليمية من جميع جوانبها، ومراجعة غايات التعليم وأهدافه، في جميع مراحله

المختلفة؛ لضمان استجابته لمتغيرات العصر، وعلاج المشكلات التعليمية والتربوية، فالتغيرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة وما يترتب عليها من تحوّل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات مُتقدِّمة، ماهي إلا نتاج أبحاث علمية رصينة تم إجراؤها في مؤسسات التعليم العالي بوصفها المؤسسات المسؤولة عن إنتاج ونشر المعرفة (إبراهيم، 2020م، 68).

وكليات المجتمع باعتبارها إحدى مؤسسات التعليم العالي تحرص على القيام بدورها في البحث العلمي، وتعتبره جزءًا لا يتجزأ من وظائفها وأنشطتها العلمية، من أجل هذا تعمل على توفير المناخ الملائم للقيام بذلك، وتوفير ما يتطلبه من أدوات ومعدات وأجهزة ومراجع، وتسهيل إجراءات استخدامها من قِبل الأساتذة والطلبة على حد سواء (عطوان، 2015م، 239).

وإذا كان التطور التقني هو السِمة التي يتميَّز بها العَصر الحاضر ومقياس النمو الاقتصادي والاجتماعي، فإن البحث العلمي يُعدُّ المحرك الرئيس لهذا التطور، وهو القادر على دفعهِ إلى مزيد من التقدم والعطاء، ولا يُمكن أن تكون هناك مؤسسة للتعليم العالي بالمعنى الحقيقي إذا أهملت البحث العلمي، أو لم تَعِره الاهتمام الذي يستحقه (الحاج، 2000، 82).

ومن هذا المنطلق تُعدُّ البحوث العلمية جزءًا أساسيًا من مهام أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية، وشرطًا رئيسيًا لتعيينهم وترقيتهم وتوليهم الوظائف القيادية، فقد جاء في قرار مجلس الوزراء رقم (127) لسنة (2011م) بشأن الموافقة على مساواة أجور الكادر التدريسي في كليات المجتمع بأجور الكادر التدريسي في الجامعات اليمنية شريطة أن يكون قد نَشرَ عددًا من البحوث في مجلات علمية محكمة (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، 2013، 104).

ولتحقيق ذلك يبذِل أعضاء هيئة التدريس قُصارى جُهدهم لإنجاز الأبحاث العلمية، والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة، ذات السُمعة المرموقة والمنتشرة على نطاق واسع بين الباحثين في مختلف المؤسسات التعليمية (مكرد، 2010م، 12).

وعلى الرغم من الجهود الرامية لتطوير البحث العلمي في الجمهورية اليمنية إلا أن المتتبع لأوضاع البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية شأنها شأن بقية المؤسسات الجامعية، يلاحظ أنها ما تزال تواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تحول دون قيامها بعمل الأبحاث العلمية، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات اليمنية كدراسة (الشرماني، 2008) ودراسة (مكرد، 2010) التي أكدت نتائجهما أن البحث العلمي في اليمن يواجه العديد من التحديات والمعوقات المُتمثِّلة في غياب التشريعات، وقلة المخصصات المالية، وطغيان الجانب النظري على الجانب التطبيقي في البحث العلمي، ونقص الكفاءات والخبرات العلمية، وقصور في قواعد البيانات والمعلومات، ونقص في الأجهزة والمعامل، وتعقيد الإجراءات الإدارية المتبعة في نشر الأبحاث، وضعف البنية التحتية.

وأظهرت دراسة (العبسي، 2021) أن هناك العديد من المعوّقات التي تشكل تحديًا تواجه كليات المجتمع تتمثَّل في غياب التمويل، وعدم توفُّر الحوافز، وضعف تشجيع ودعم إدارة الكلية لعضو هيئة التدريس للاشتراك في الدورات والندوات والمؤتمرات، وقلة البرامج التدريبية، وعدم توفُّر الأماكن

المناسبة لأعضاء هيئة التدريس لممارسة أنشطتهم العلمية، بالإضافة إلى شِحة الإمكانات اللازمة لعمل الأبحاث العلمية.

ومن التحديات افتقار مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية والتي من ضمنها كليات المجتمع للثقافة البحثية، والإمكانات والوسائل اللازمة للقيام بالبحوث العلمية، فالمعامل والتجهيزات والمكتبات المزودة بالمصادر والمراجع الحديثة والدوريات المتخصصة غير متوفِّرة بشكل كافي، إضافة إلى ضعف أو غياب الحوافز المشجعة لقيام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث العلمية، وأما ما يتم نشره من بحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس، فإن الدافع لهم هو الترقية فقط، وليس في إطار استراتيجية للبحث العلمي، ومع كل ذلك فإن الاستمرار في البحث العلمي يُعدُّ من الأمور الضرورية لرفع القدرات المعرفية لأعضاء هيئة التدريس، والعمل على حل مشكلات المجتمع المحلية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006 م، 39).

وتأسيسًا على ما سبق ومن خلال إدراك الباحث لأهمية البحث العلمي جاء هذا البحث لإلقاء المزيد من الضوء على التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع اليمنية، والتي تمثل عائقًا يحول دون قيام أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع بإجراء البحوث العلمية الجادة التي تُسهِم في تنمية المجتمع.

مشكلة البحث:

يسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما التحديات الأكاديمية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. ما التحديات التشريعية والقانونية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
3. ما التحديات المالية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
4. ما التحديات التقنية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq 0.05$) في تحديات البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير (الرتبة العلمية)؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في الكشف عن التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

وسيتم تحقيق الهدف الرئيس من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على التحديات الأكاديمية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

2. التعرف على التحديات التشريعية والقانونية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
3. التعرف على التحديات المالية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
4. التعرف على التحديات التقنية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
5. الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq 0.05$) في حجم التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير (الرتبة العلمية).

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

1. أهمية البحث العلمي في تطوير البلاد ونهضتها، إذ لا يمكن لبلد أنْ يتقدم مهما أمتلك من موارد وثروات إلا مِن خلال تقدُّم البحث العلمي وتطبيقاته.
2. يأمل الباحث أنْ تُسهِم نتائج البحث في الكشف عن التحديات التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية، مما يساعد المسؤولين وصناع القرار على اتخاذ إجراءات لتطويره، والعمل على إيجاد الحلول للتحديات التي تواجهه، وربط الأبحاث العلمية بالواقع العملي ومؤسسات الإنتاج واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
3. تُسهِم نتائج البحث النظرية في إثراء المكتبة التربوية بالمعرفة العلمية، وإثارة اهتمام الباحثين لإجراء دراسات أُخرى جديدة في هذا المجال.

حدود البحث:

اقتصر البحث على الحدود الآتية:

الحد الموضوعي: التحديات التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية الحكومية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الحد المكاني: كليات المجتمع الحكومية بالجمهورية اليمنية.

الحد البشري: عينة من أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية.

الحد الزمني: العام الدراسي (2022م– 2023م).

سادسًا: مصطلحات البحث:

1-التحديات:

التحديات لغةً: "تعني المباراة والمبارزة"، والتحدي اصطلاحًا يتصل اتصالاً وثيقاً بالمعنى اللغوي، فهو طلب الإتيان بالمثل على سبيل المنازعة والغلبة ويتحدد تبعاً لما يتحدى به" (ابن منظور، 1990، 168).

ويعرِّف الباحث التحديات إجرائيًا بأنها: الصعوبات والمعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع اليمنية الحكومية والتي تُؤثِّر بشكل سلبي على إنجازهم للأبحاث العلمية، وتتحدد هذه التحدِّيات بالدرجة الكلية لاستجابات أفراد العينة على أداة البحث.

2-البحث العلمي:

البحث العلمي مركب من كلمتين هما: البحث وتعني في اللغة بأنهُ: "التفحص والتفتيش"، وفي

الاصطلاح بأنهُ: ""إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطريقة الاستدلال".

والعلم: عرفه المعجم الوسيط بأنهُ: "إدراك الشيء بحقيقته –واليقين" ويطلق العلم على مجموع مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة" (أنيس ومنتصر والصوالحي وأحمد، 1985، 624).

وعَرفَ معجم المصطلحات التربوية والنفسية البحث العلمي بأنَّه: "سعي دقيق ناقد منظم موجه نحو توضيح ظاهرة، أو حل مشكلة" (شحاتة والنجار، 2003م،67).

وجاء تعريف البحث العلمي في اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية اليمنية بأنَّه: "أي نشاط منظم يقوم به باحث أو باحثون في مؤسسة تعليم عالٍ أو مركز بحث بهدف إنتاج المعرفة أو تنميتها أو نقلها أو استخدامها" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2008م،96).

ويعرِّف الباحث البحث العلمي إجرائيًا بأنَّه: نشاط علمي منظم يقوم به أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية بهدف إنتاج المعرفة وتوظيفها لحل المشكلات باستخدام المنهج العلمي.

3–كليات المجتمع:

جاء تعريف كليات المجتمع اليمنية في القانون رقم (5) 1996م، 7) "بأنَّها الكليات التي تنشأ لتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر الفنية والتقنية المتوسطة في المجالات المختلفة" (دليل كليات المجتمع،2017م، 2).

ويعرف الباحث كلية المجتمع إجرائيًا بأنها: "مؤسسة تعليم عالي تعليمية وبحثية في الجمهورية اليمنية تُقدِم برامج تعليمية أكاديمية وفنية ومهنية في تخصصات مختلفة لسد حاجات المجتمع اليمني من الكوادر البشرية المؤهلة لتلبية متطلبات التنمية وتتيح للطلبة مواصلة تعليمهم الجامعي.

4– أعضاء هيئة التدريس:

يعرِّف الباحث أعضاء هيئة التدريس إجرائيًا بأنهم: جميع الكوادر من حملة الدكتوراه والماجستير الذين يعملون في كليات المجتمع اليمنية الحكومية من أساتذة وأساتذة مشاركين وأساتذة مساعدين ومدرسين في العام الدراسي 2023/2022م.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولًا: الإطار النظري:

1–البحث العلمي:

يُمثِّل البحث العلمي ضرورة قائمة لكل إنسان، لأن مشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيرًا منهجيًا لحلها، فمن خلال نتائج البحث العلمي تتمكن الدول من حل مشكلاتها المختلفة، وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما يُعدُّ البحث العلمي وسيلة المؤسسات التعليمية لتحسين أساليبها، والنهوض بمستقبلها، ومواجهة المطالب المتعددة (العزاوي، 2008، 21)، بالإضافة إلى أنْ البحث العلمي يعد وسيلة الإبداع والابتكار، فالتطور الذي بين أيدي الإنسان اليوم هو إحدى ثمار البحث العلمي.

ويتجسد دور البحث العلمي في كليات المجتمع من خلال علاقتها بالمؤسسات الحكومية والخاصة، ومن خلال التحليلات العلمية التي يتم فيها الربط بين الجانب الأكاديمي والعملي، في رصد ومتابعة المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، وتقديم الاستشارات واقتراح الحلول التي تُقدَّم من خلال المؤتمرات والندوات العلمية، بالإضافة إلى ورش العمل التي يتم خلالها مناقشة الخيارات المختلفة،

لاسيما الاقتصادية التي تهم القطاعين العام والخاص (عودة، 2018م، 195).

وتزداد أهمية البحث العلمي باعتباره العامل الأساس للارتقاء بمستوى الفرد فكريًا وثقافيًا، وهو مُحرِّك النِظَام العالمي، وتتنافس دول العالم من خلاله للوصول إلى إنتاج أكبر قدر من التقنية والمعرفة التي تكفَل الرّاحة والرّفاهية للمجتمعات على اختلاف ثقافتها (أبو عبد الله،2021، 32).

وعلى الرغم من أهمية البحث العلمي إلا أن هناك العديد من التحديات التي تقف عائقًا أمام الباحثين في كليات المجتمع اليمنية.

2-التحديات التي تواجه البحث العلمي:

هناك الكثير من التحديات التي تواجه البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي ومن ضمنها كليات المجتمع اليمنية وتتمثَّل هذه التحديات في الآتي:

أ-التحديات التشريعية والقانونية:

تتمثل التحديات التشريعية والقانونية بالآتي:

1. القصور والضعف في الأنظمة الإدارية الحالية لمؤسسات التعليم العالي اليمنية والتي من ضمنها كليات المجتمع، والتي أفرزت العديد من السلبيات على الأداء الكلي للكليات، ويأتي في مقدمة أوجه القصور تلك المركزية، وضعف الالتزام بالقوانين، واللوائح، والنُظم، وضعف الالتزام بالتقاليد والأعراف الأكاديمية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2006م،٢٨).
2. غياب الأنظِمة والقوانين المُلزِمة لمؤسسات القطاعين العام والخاص بالاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية في كليات المجتمع، والافتقار لوجود علاقة إيجابية بينها وبين مؤسسات المجتمع، بالإضافة إلى عدم وجود هيئة عليا أو إدارة مستقلة في كلية المجتمع تتولى الإشراف على إجراء البحوث العلمية وربطها بمتطلبات التنمية (الحسني، 2016، 401).
3. ضعف عملية المتابعة والتقييم لسير العملية البحثية ونتائج الأداء من قبل الجهات المُشرِفة والمسؤولة على كليات المجتمع، وغياب الشفافية وعدم الالتزام بالمعايير المطبقة التي ينص عليها القانون في عملية التعيين على مختلف المستويات، كما أن المُعيَّنين لا يخضعون للمساءلة القانونية من قِبَل كلياتهم، وهذا بدوره لا يؤثِّر سلبًا على عملية تعيين القيادات العليا فحسب؛ بل وعلى أداء كليات المجتمع ككل (الدحياني، 2015، 85).

ب-التحديات الأكاديمية:

تتمثَّل التحديات الأكاديمية بالآتي:

1. عدم توفِّر العدد الكافي من الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس المؤهلين والمتفرغين، ومحدودية الثقافة وحداثة الخِبرة العلمية والبحثية لدى بعض الباحثين، وضعف الاهتمام بتدريب أعضاء هيئة التدريس بشكل مستمر، الأمر الذي ينعكس بدوره على أبحاثهم العلمية من حيث الضعف في المنهجية وأسلوب التحليل وغياب العمق والشمول (قحوان، 2015، 198).
2. محدودية تفاعل بعض أعضاء هيئة التدريس الباحثين مع التقنية الحديثة مثل: الحاسوب، والإنترنت، وضعف الإلمام باللغة الإنجليزية، الأمر الذي يحول دون حصولهم على المعلومات الحديثة من الإنترنت إلا في نطاق محدود (الدوش، 2003، 67).

3. لا توجد نصوص واضحة في لوائح كليات المجتمع تُؤكِّد على تخصيص وقت للبحث العلمي ضمن أعباء وواجبات أعضاء هيئة التدريس، فاللوائح تُركِّز على تحديد ساعات التدريس.
4. صعوبة الأوضاع التي يعيشها عضو هيئة التدريس يُحتِم عليه القيام بأعمال إضافية خارج الكلية وداخلها، مما يُؤثِّر على الوقت والجهد الذي يمكِن أن يخصصه للبحث العلمي، ناهيك عن هجرة الكثير من العقول البشرية إلى خارج البلاد، بسبب تدهور المستوى الاقتصادي (المنصوب، 2005، 95-96).
5. قلة اهتمام إدارات كليات المجتمع بالبحث العلمي حيث توجّه اهتمامها بالجانب التدريسي والأعمال الإدارية، فكثرة الأعباء التدريسية، والأعمال الإدارية المُلقاة على عضو هيئة التدريس تُؤثِّر بشكل سلبي على إنتاجيته للبحث العلمي (مطهر،2005م، 8).

ج-التحديات التقنية:

تتمثل التحديات التقنية بالآتي:

1. غياب البنية التحتية الإلكترونية، حيث تعاني كليات المجتمع من نقص في معامل الحواسيب، وانخفاض نسبة أعضاء هيئة التدريس القادرين على استخدامها في البحث العلمي، وهذا يحرمهم من الحصول على مجموعة عريضة من قواعد بيانات الأبحاث الدولية، ومجموعة المجلات الالكترونية المخزونة في المكتبات الإلكترونية بالكليات والجامعات والاستفادة من حرية انتقال الأفكار والأفراد، وتقلص المسافات عبر الحدود الناتجة من عولمة البحث العلمي وتدويل أنشطته (الحاج، 2016، 163).
2. نقص في المراجع وغياب المكتبات الإلكترونية والمعامل والتجهيزات الحديثة اللازمة للدراسة والبحث العلمي، بما في ذلك المجلات العلمية والبحثية الإلكترونية التي ينبغي أنْ تكون في متناول الدارسين والباحثين، والتي تخلق البيئة والمناخ الملائمين للبحث العلمي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم،2014م،89).
3. ضعف توظيف تكنولوجيا المعلومات الحديثة لنشر البحوث العلمية وتسويقها داخليًا وخارجيًا.
4. غياب آليات التواصل بين الباحثين والجهات المحتاجة لمخرجات البحوث العلمية.
5. عدم وجود وحدات إدارية لتسويق وتجارة البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتوظيفها.
6. عدم تشجيع الباحثين على نشر البحوث العلمية في المواقع الإلكترونية والمجلات العالمية.
7. ندرة المعارض والمؤتمرات العلمية التي تمكِّن الباحثين من تسويق نتائج أبحاثهم العلمية (الهبوب والفخري، 2019، 308).
8. تعاني منظُومة التعليم والبحث العلمي في كليات المجتمع صعوبات في مواكبة التطوُّرات التقنية، والتجهيزات التدريبية، نظرًا لشحة الموارد (الحسني، 2016، 117).

ومن المعلوم أنْ الأبحاث العلمية تحتاج إلى تقنيات وتجهيزات علمية حديثة ومتطورة، لتحقيق الغاية من إجرائها، والتوصل إلى نتائج صحيحة وموثوقة، للاستفادة من نتائجها في عملية التنمية.

د-التحديات المالية:

تتمثل أبرز التحديات المالية في الآتي:

1. الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي، حيث تعتمِد كليات المجتمع على الدعم الحكومي بشكل

كامل، والذي يصل إلى أكثر من (95 %)، وهذا يتطلب البحث عن مصادر إضافية لدعم كليات المجتمع، خاصة في ظل الظروف الحالية (مطهر،2005م، 6).

2. عجز الموارد المخصصة للبحث العلمي، وضعف أجور المؤسسات المسؤولة عن البحث العلمي في الجامعات وكليات المجتمع والهيئات ومراكز البحوث (الحاج، 2019، 108).

وتشير بعض الدراسات أن حجم الإنفاق على البحث العلمي في اليمن يُمثِّل ما نسبته (0,051 %) من إجمالي الناتج المحلي في الجمهورية اليمنية، أغلبه يذهب رواتب وأجور للعاملين في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث، وأن ما يُنفَق مباشرة على البحث العلمي هو النزر اليسير (البرعي ومجلي، 2018، 270).

3. انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية بسبب استمرار الحصار والحرب والعدوان فقد أصبحت الحكومة عاجزة وغير قادرة على تمويل المؤسسات التعليمية والبحثية، وتوقف البرنامج الاستثماري والدعم الخارجي، الأمر الذي انعكس سلبًا على مستوى التعليم والبحث العلمي (دبوان، 2020، 16).

4. شحة الاعتمادات المالية المرصودة من الدولة في موازنة كليات المجتمع، وضعف مخصصاتها التمويلية اللازمة لمواجهة متطلبات تحديث التجهيزات والمناهج، الأمر الذي عكس نفسه على ضعف جودة المخرجات في هذه الكليات، والتي سوف يسفر عنه تحويل التعليم التقني الذي يحتاج إلى تجهيزات وورش ومعامل إلى تعليم نظري (الحسني، 2016، 401).

5. انقطاع مرتبات أعضاء هيئة التدريس، وغياب الحوافز المشجعة لهم، جعل الكثير منهم يسعون لتحسين دخلهم من خلال البحث عن فرص عمل إضافية إلى جانب وظائفهم في كليات المجتمع؛ مما أدى إلى أن بعض أعضاء هيئة التدريس ربما طغت أعمالهم الثانوية على وظائفهم الأساسية، وهذا يُوثِّر سلبًا على مستوى أداء عضو هيئة التدريس التدريسية والبحثية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2006م،40).

والجدير بالذكر أنَّه مُنذُ اندلاع الحرب في اليمن عام (2015م)، يعاني أغلب الموظفين الحكوميين ولاسيما في قطاع التعليم انقطاع المرتبات، وتوقف صرف النفقات التشغيلية للمؤسسات التعليمية، الأمر الذي تسبب في إلحاق أضرار كبيرة بهذه المؤسسات، والتي من ضمنها كليات المجتمع الحكومية.

6. ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي؛ حيث لا تزال إسهاماته في التمويل غائبة أو شبة معدومة، باستثناء بعض الحالات الفردية، المتمثلة في اسهامات بعض رجال الأعمال في تمويل بعض الأنشطة، أو توفير بعض التجهيزات (الحاج، 2000، 125).

وتشير بعض الدراسات إلى أنْ نسبة ما يقدمه القطاع الخاص للبحث العلمي في الجمهورية اليمنية تبلغ (10 %) فقط أما (90 %) الباقية فتقع على عاتق القطاع الحكومي، وهذه نسبة قليلة جدًا مقارنة بما يقدمه القطاع الخاص للإنفاق على البحث العلمي الذي تصل نسبته إلى (80 %) في الدول المتقدمة (عبد اللطيف، 2016م،209).

يتضح مما سبق أنْ ضعف التمويل يُعد من أكبر التحديات التي تواجه كليات المجتمع الحكومية، فالتمويل يُمثِّل محور ارتكاز العملية البحثية، والذي من خلاله يتم توفير مستلزمات البحث العلمي واحتياجاته التقنية، وتغطية النفقات التشغيلية، وتوزيع الحوافز التشجيعية، وتدريب القوى العاملة على القيام بالأبحاث العلمية، واستقطاب الكفاءات العلمية المؤهلة، القادرة على القيام بالأبحاث العلمية التي تخدم المجتمع وتحقق التنمية.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

1- الدراسات المحلية:

أ-دراسة العبسي (2021) بعنوان: "المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية المجتمع صنعاء من وجهة نظرهم"، هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية المجتمع-صنعاء، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وطبق استبانة على عينة تم اختيارها بطريقة الحصر الشامل مقدارها (176) عضو هيئة تدريس، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: جاءت المعوقات المالية والإدارية بدرجة كبيرة جدًا، وكذلك المعوقات التقنية بدرجة كبيرة جدًا، وجاءت المعوقات الأكاديمية بدرجة كبيرة، وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيًا في المعوقات تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

ب-دراسة السماوي (2018) بعنوان: "واقع البحث العلمي ومعوقاته في محافظة تعز"، هدفت الدراسة إلى التعرف واقع البحث العلمي ومعوقاته في محافظة تعز، واستخدام الباحث المنهج الوصفي المسحي، وطبق استبانة لجمع البيانات والمعلومات على جميع قيادات المؤسسات البحثية والبالغ عددهم (8) أفراد، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: قلة توفُّر المعامل والتجهيزات والمكتبات، وعدم وجود استراتيجية للبحث العلمي في البلد، وضعف ارتباط البحث العلمي بأهداف وخطط التنمية، غياب التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وقلة الموازنة المخصصة للبحث العلمي، وانعدام مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية، وقصور قواعد البيانات والمعلومات، وقلة توافر البرامج التدريبية للباحثين والفنيين.

ج-دراسة (مكرد، 2010) بعنوان: "تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة"، وهدفت إلى التعرف على واقع البحث العلمي بالجامعات اليمنية والمعوقات التي تواجهه، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت الباحثة برصد وتحليل بعض الدراسات التي أجريت على الجامعات اليمنية، للتعرف على واقع البحث العلمي في هذه الجامعات وكذا المعوقات التي تواجهه، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: ضعف الأداء البحثي للجامعات اليمنية، فما يزال البحث العلمي يُمثِّل نشاطًا هامشيًا في اهتمام الجامعات، مما أدى إلى ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات لعلاج المشكلات التي تواجه قطاعات المجتمع، فمعظم البحوث التي تجرى تتسم بالفردية وتجرى لمجرد الترقية بعيدة عن مشكلات المجتمع واحتياجاته

د-دراسة (الشرماني،2008) بعنوان: "معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء"، هدفت إلى التعرف على معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وطبق استبانة على عينة

عشوائية مكونة من (251) عضو هيئة تدريس وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: جاءت معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء بدرجة كبيرة على مستوى الأداة ككل، وجاء محور الإنفاق على البحث العلمي ومصادر تمويله في المرتبة الأولى بدرجة كبيرة جدًا، وجاء محور المعوقات التشريعية والإدارية في المرتبة الثانية بدرجة كبيرة، ثم محور البنية التحتية بدرجة كبيرة ثم محور المعوقات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة.

هـ-دراسة الحدابي (2006) بعنوان: "معوقات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية كما يدركها الباحثون اليمنيون، واستخدام الباحث المنهج الوصفي، وطبق استبانة على عينة مقدارها (220) عضو هيئة تدريس، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: ضعف توفُّر التمويل اللازم لإجراء البحوث العلمية، وتدني مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وقلة الحوافز المادية والمعنوية للباحثين، وعدم اعتبار البحث العلمي كأولوية، وتدني كفاية المعامل، وقلة توافر البيانات الدقيقة المطلوبة لأغراض البحث العلمي، وقلة الخدمات الحاسوبية، وانشغال الباحثين بأعمال إدارية وتدريسية، ونقص عدد المساعدين والاختصاصيين الفنيين، وعدم احتساب العمل البحثي جزءًا من نصاب عضو هيئة التدريس، وتدني الثقة بنتائج البحوث العلمية المحلية.

2-الدراسات العربية:

أ-دراسة الضمور (2021) بعنوان: "تحديات البحث العلمي وأساليب التغلب عليها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية"، هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، واستخدام الباحث المنهج الوصفي وطبق استبانة على عينة بلغت (460) عضو هيئة تدريس، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: ضعف التمويل المالي للبحث العلمي، وعدم ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع وقضاياه الأساسية، وهجرة الكفاءات العلمية من الأساتذة، وعدم توفُّر بنك للمعلومات في المؤسسات العلمية، وعدم جدية الإدارات الأكاديمية في تطوير نتائج الأبحاث العلمية.

ب-دراسة الشهراني (2020) بعنوان: "تصور مقترح لمواجهة تحديات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة في ضوء اقتصاد مجتمع المعرفة"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات الناشئة، واستخدام الباحث المنهج الوصفي وطبق استبانة على عينة عشوائية طبقية مقدارها (600) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: جاءت التحديات بدرجة متوسطة وجاء مستوى اسهام البحث العلمي بدرجة متوسطة، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدرجة العلمية لصالح درجة أستاذ.

ج-دراسة الحويطي (2017) بعنوان: "معوقات الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك (دراسة ميدانية)"، هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس بجامعة تبوك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، واستخدام الباحث المنهج الوصفي المسحي،

وطبق استبانة على عينة عشوائية بسيطة مقدارها (200) عضو هيئة تدريس وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: جاءت المعوقات المرتبطة بالأنظمة والتعليمات بدرجة عالية، بينما جاءت المعوقات المرتبطة بالباحثين، والمعوقات المتعلقة بالبنية التحتية بدرجة متوسطة، كما بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة المعوقات تبعًا لمتغير الرتبة الأكاديمية.

د-دراسة الريماوي وكردي (2015) بعنوان: "معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية لجامعة القدس"، هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية لجامعة القدس، واستخدام الباحثان المنهج الوصفي، وطبقا استبانة مكونة من (45) فقرة، وطبقت على عينة طبقية عشوائية، بلغ عددها (63) عضو هيئة تدريس، وأظهرت نتائج الدراسة حصول معيقات إنتاج البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس بدرجة عالية، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات معوقات إنتاج البحث العلمي باختلاف الرتبة العلمية، وعدد الأبحاث.

هـ-دراسة محسن (2013) بعنوان: "الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين"، هدفت الى معرفة الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وطبق استبانة على عينة مكونة من (225) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن هناك صعوبات ومعوقات تؤثر بشكل كبير على حركة البحث العلمي، وأن أفراد العينة في الكليات الإنسانية والعلمية ينظرون نظرة واحدة ومتساوية إلى الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد.

و-دراسة البطاح (2007) بعنوان: "معوقات البحث العلمي وسبل الارتقاء به في جامعة مؤتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها"، هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تقف في وجه البحث العلمي في جامعة مؤتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وطبق استبانة على عينة مقدارها (154) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: عدم ربط البحث العلمي بالمؤسسات الإنتاجية، وعدم تطبيق صناع القرار لنتائج البحوث، كما بينت النتائج أن هناك فروقًا بين الكليات العلمية والإنسانية فيما يتعلق بالمعوقات لصالح الأخيرة.

ز-دراسة حميد الملا (2007) بعنوان: "المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب"، هدفت الدراسة إلى تقصي المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب وتقديم أنسب الحلول لها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وطبق استبانة على عينة مكونة من (65) عضو هيئة تدريس في كليات التربية بالوطن العربي، وأظهرت نتائج الدراسة أن المعوقات المالية جاءت في المرتبة الأولى، وتليها المعوقات الإدارية في المرتبة الثانية والمعوقات المنهجية في المرتبة الثالثة.

3-الدراسات الأجنبية:

ح–دراسة (Hatamleh, 2016) بعنوان: "معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحائط"، هدفت إلى التعرف على درجة معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحائط، ولتحقيق أهداف الدراسة طور الباحث استبانة مكونة من (53) فقرة مقسمة إلى خمسة مجالات هي: مهارات البحث العلمي، بحوث لجنة التحكيم، نشر البحوث، عضو هيئة التدريس، القيود المالية والإدارية، تم تطبيقها على عينة مقدارها (100) عضو هيئة تدريس، وأظهرت النتائج أن مجال المعوقات المالية والإدارية كان في المرتبة الأولى، تليها معوقات مجالات مهارات البحث العلمي، ثم المعوقات المتعلقة بمجال تحكيم البحث، ثم نشر البحوث، وجاءت المعوقات التي تخص عضو هيئة التدريس المرتبة في المرتبة الأخيرة، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:

اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في الهدف وهو التعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه البحث العلمي، كما اتفق أيضًا مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي والاستبانة أداة لجمع المعلومات في جميع الدراسات السابقة، ماعدا دراسة (مكرد، 2010) اختلفت عن بقية الدراسات في أنها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري، مستخدمة منهج تحليل المحتوى على بعض الدراسات التي أُجريت على الجامعات اليمنية، واتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في اختيار عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، إلا أنها اختلفت في طريقة اختيار العينة، فبعض الدراسات اختارت العينة بالطريقة العشوائية البسيطة كدراسة (الشرماني، 2008)، ودراسة (الحويطي، 2017) وبعض الدراسات اختارت العينة بالطريقة العشوائية الطبقية كدراسة (دراسة الريماوي وكردي ،2015)، ودراسة (الشهراني، 2020) واستخدمت دراسة (العبسي، 2021) أسلوب الحصر الشامل، في حين أن البحث الحالي اختار العينة بالطريقة القصدية.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

أ. إثراء الإطار النظري.

ب. اختيار المنهج وتصميم أداة البحث.

ج. اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة المستخدمة في تحليل البيانات،

د. توظيفها في مقارنة النتائج.

ويتميز البحث الحالي كونه يُعد البحث الأول على المستوى المحلي على حد عِلم الباحث الذي تناول التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع اليمنية، في حين أن جميع الدراسات السابقة تناولت التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات.

إجراءات البحث الميداني:

أولاً: منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي ويعرف بأنه: "أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية" (عناية، 2014، 59).

ثانيًا: مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية الحكومية الواقعة ضمن نطاق المجلس السياسي الأعلى للعام الجامعي (2018/ 2019م)، والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1) يوضح مؤشر الكادر الأكاديمي في كليات المجتمع

م	الكلية	المحافظة	الكادر الأكاديمي		
			ذكور	إناث	الإجمالي
1	كلية المجتمع- صنعاء	صنعاء	151	76	227
2	كلية المجتمع – سنحان	صنعاء	50	15	65
3	كلية المجتمع – يريم	إب	82	53	135
4	كلية المجتمع – عبس	حجة	75	13	88
5	كلية المجتمع – الخبت	المحويت	4	12	16
6	كلية المجتمع – عمران	عمران	42	3	45
7	كلية المجتمع – اللحية	الحديدة	24	4	28
8	كلية المجتمع – الدرب	ذمار	44	11	55
9	كلية المجتمع – شرعب	تعز	18	6	24
الإجمالي			490	193	683

(كتاب الإحصاء السنوي، 2020، 61)

يتضح من الجدول السابق أن عدد أعضاء هيئة تدريس بلغ (683) عضوًا، منهم (490) ذكور بنسبة (72%)، و(193) إناث بنسبة (28%)، (كتاب الإحصاء السنوي، 2020، 61).

ثالثًا: عينة البحث:

تم اختيار عينة قصدية من أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع اليمنية الحكومية بلغت (120) عضو هيئة تدريس، تمثل ما نسبته (17%) من حجم المجتمع الأصلي، وقد تم اختيارها بطريقة قصدية لعدة أسباب منها: سهولة الوصول إليهم، وتجاوبهم مع الباحث، وحصول الباحث على معاونين في توصيل الأداة إلى كلياتهم.

1-توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة العلمية:

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة العلمية

المتغير	مستوى المتغير	التكرار	النسبة %
الرتبة العلمية	أستاذ	6	%5.0
	أستاذ مشارك	12	%10.0
	أستاذ مساعد	72	%60.0
	مدرس	30	%25.0
	المجموع	120	%100

يتضح من الجدول (2) أن عدد أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة الذين يحملون رتبة أستاذ بلغ (6) أعضاء بنسبة (5 %) من أفراد العينة، وبلغ عدد أفراد العينة الذين يحملون رتبة أستاذ مشارك (12)

عضوًا بنسبة (10%) من أفراد العينة، وبلغ عدد أفراد العينة الذين يحملون رتبة أستاذ مساعد (72) عضوًا بنسبة (60%) من أفراد العينة، وبلغ عدد أفراد العينة الذين يحملون رتبة مدرس (30) عضوًا بنسبة (25%) من أفراد العينة.

-أداة البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث تم إعداد استبانة مكونة من (34) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: التحديات الأكاديمية (9) فقرات، والتحديات المالية (10) فقرات، والتحديات التشريعية والقانونية (8) فقرات، والتحديات التقنية (7) فقرات، وتم اختيار مقياس ليكرت الخماسي باعتباره من أكثر المقاييس استخدامًا لقياس الآراء، وأعطيت للفقرات الأوزان التي يوضحها الجدول (3).

جدول (3) يوضح مقياس أداة البحث

الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وللحكم على درجة الموافقة تم تحديد طول خلايا المقياس الخماسي، حيث حُدِّد طول خلايا مقياس ليكرت (الحدود الدنيا والعليا) حسب الخطوات الآتية:

أ-حساب المدى = أكبر قيمة في المقياس- أدنى قيمة في المقياس= 5-1=4

ب-حساب طول الخلية = المدى/ أكبر قيمة في المقياس = 5/4=0,80

ج-تحديد الحد الأعلى بإضافة القيمة الناتجة (0,80) إلى أقل قيمة في المقياس (الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وتكون حدود الخلايا كما يوضحها جدول (4).

جدول (4) يوضح توزيع درجات الموافقة حسب المتوسطات الحسابية

قيمة البديل	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي		مدى الموافقة
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1	1	1.80	صغيرة جدًا
2	1.81	2.60	صغيرة
3	2.61	3.40	متوسطة
4	3.41	4.20	كبيرة
5	4.21	5	كبيرة جدًا

-صدق أداة البحث:

للتحقق من صدق الأداة تم استخدام الصدق الظاهري الذي يعتمد على آراء المحكمين، وذلك من خلال عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة المحكمين من أصحاب الخبرة والتخصص من أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء البالغ عددهم (12) محكمًا، وذلك للحكم على مدى صلاحية فقراتها من حيث الصياغة وانتمائها للمجال، وصلاحيتها لقياس ما وضعت لقياسه، وقد تم اعتماد نسبة اتفاق (80%) وما فوق من آراء المحكمين معيارًا لقبول الفقرة.

4-ثبات أداة البحث:

للتحقق من ثبات أداة البحث تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول (5) يوضح معامل ألفا كرونباخ لثبات الأداة

المجال	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
التحديات الأكاديمية	9	.788
التحديات المالية	10	.894
التحديات التشريعية والقانونية	8	.682
التحديات التقنية	7	.858
ثبات الأداة ككل	34	.904

يتضح من الجدول (5) أن قيم معامل الثبات مرتفعة للأداة ككل ولجميع مجالاتها حسب اختبار معادلة الفا كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (.904)، وبلغ معامل الثبات للمجال الأول (.788)، بينما بلغ معامل الثبات للمجال الثاني (.894)، وبلغ معامل الثبات للمجال الثالث (.682)، وبلغ معامل الثبات للمجال الرابع (.858)، مما يؤكد صلاحية الأداة لجمع بيانات البحث، وهذا يزيد من اطمئنان الباحث في تطبيق الأداة، وصحة النتائج التي قد تتمخض عنها عملية تحليل البيانات.

5-المعالجات الإحصائية:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البحث وهي كالآتي:

معامل ألفا كرونباخ، والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين (one way anova).

عرض النتائج ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس: الذي ينص على: ما التحديات التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات التحديات وكذلك ترتيبها تنازليًا حسب المتوسط والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات البحث ككل.

م	الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
2	1	مجال التحديات التشريعية والقانونية	4.23	.294	كبيرة جدًا
3	2	مجال التحديات المالية	3.72	.766	كبيرة
4	3	مجال التحديات التقنية	3.61	.644	كبيرة
1	4	مجال التحديات الأكاديمية	3.56	.645	كبيرة
المتوسط العام للأداة ككل			3.75	.528	كبيرة

يتضح من الجدول (6) أن التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة (كبيرة) بالنسبة للأداة ككل، بمتوسط حسابي (3.75)، وانحراف معياري (.528)، وجاءت درجات قيم المتوسطات الحسابية لمجالات التحديات على مستويين هما:

(كبيرة جدًا، كبيرة)، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (4.23 -3.56)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (.294 -.645)،وجاء في المرتبة الأولى مجال (التحديات التشريعية والقانونية)، بمتوسط حسابي (4.23)، وانحراف معياري (.294)، بدلالة لفظية (كبيرة جدًا)، وجاء في المرتبة الثانية مجال (التحديات المالية)، بمتوسط حسابي (3.72)، وانحراف معياري (.766)، بدلالة لفظية (كبيرة)، وجاء في المرتبة الثالثة مجال (التحديات التقنية) بمتوسط حسابي (3.61)، وانحراف معياري (.644)، بدلالة لفظية (كبيرة)، وجاء في المرتبة الرابعة والأخيرة مجال (التحديات الأكاديمية)، بمتوسط حسابي (3.56) وانحراف معياري (.645)، بدلالة لفظية (كبيرة)، مما يعني أن جميع المجالات تمثل تحديًا كبيرًا أمام كليات المجتمع الحكومية تحول دون القيام بالبحث العلمي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العبسي، 2021)، ودراسة الشرماني (2008)، ويرجع السبب من وجهة نظر الباحث إلى أن القيادات في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، والجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع وقيادات كليات المجتمع لا تولي البحث العلمي الاهتمام الكافي، ولا تسعى إلى معالجة التحديات التي تواجه البحث العلمي وتيسير إجراءاته، وتذليل الصعوبات التي تواجه الباحثين.

1-عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: الذي ينص على: ما التحديات الأكاديمية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التحديات الأكاديمية وكذلك ترتيبها تنازليًا حسب المتوسط والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التحديات الأكاديمية

م	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	1	هجرة الكثير من العقول البشرية البحثية بسبب تدهور المستوى الاقتصادي للباحثين.	4.20	.967	كبيرة
2	2	عدم احتساب العمل البحثي جزءًا من نصاب عضو هيئة التدريس في الكلية.	3.98	1.06	كبيرة
7	3	قلة البرامج التدريبية للباحثين والفنيين في مجال البحث العلمي.	3.98	1.13	كبيرة
5	4	تحميل أعضاء هيئة التدريس أعباء تدريسية وإدارية كبيرة يؤثر سلبًا على أدائهم البحثي.	3.79	1.19	كبيرة
3	5	الاهتمام المفرط بالتعليم على حساب البحث العلمي في الكلية.	3.74	1.10	كبيرة
4	6	نقص الكوادر البحثية المؤهلة في الكلية.	3.67	1.10	كبيرة
8	7	غياب برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في مجال البحث العلمي.	3.42	1.00	كبيرة

9	8	حداثة الخبرة ومحدودية الثقافة العلمية لدى بعض الباحثين في الكلية.	3.38	.954	متوسطة
6	9	تدني مستوى كفاءة الخبرات الفنية البحثية المساعدة من الفنيين في الكلية.	3.27	1.00	متوسطة
إجمالي المتوسط العام لمجال التحديات الأكاديمية			**3.56**	**.645**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (7) أن المتوسط الإجمالي العام لاستجابات أفراد عينة البحث على مجال التحديات الأكاديمية جاء بدرجة (كبيرة)، بمتوسط حسابي (3.56)، وانحراف معياري (.645)، جاءت الفقرة رقم (1) التي تنص على: "هجرة الكثير من العقول البشرية البحثية بسبب تدهور المستوى الاقتصادي للباحثين"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.20)، وانحراف معياري (.967)، بدلالة لفظية (كبيرة)، ويعزو الباحث اتفاق جميع أفراد العينة على أن هجرة الكثير من العقول البشرية البحثية يعتبر من أهم التحديات الأكاديمية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع، وذلك بسبب تدهور المستوى الاقتصادي وصعوبة الأوضاع التي يعيشها أعضاء هيئة التدريس في اليمن، وانخفاض مرتباتهم وانقطاعها تمامًا، وغياب الحوافز المشجعة لهم، خاصة في الظروف الحالية التي تمر بها الجمهورية اليمنية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الضمور،2021).

وجاءت الفقرة رقم (6) التي تنص على: "تدني مستوى كفاءة الخبرات الفنية البحثية المساعدة من الفنيين في الكلية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.27)، وانحراف معياري (1.00)، بدلالة لفظية (متوسطة)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى غياب الدورات التدريبية اللازمة لإكساب الهيئة المساعدة والفنيين المهارات البحثية اللازمة، وضعف مشاركة الهيئة المساعدة والفنيين في المؤتمرات العلمية المحلية والخارجية.

2-عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: الذي ينص على: ما التحديات التشريعية والقانونية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التحديات التشريعية والقانونية وكذلك ترتيبها تنازليًا حسب المتوسط والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التحديات التشريعية والقانونية

م	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
2	1	غياب التشريعات والنصوص القانونية التي تجعل من كليات المجتمع كليات بحثية	4.73	.463	كبيرة جدًا
1	2	قصور التشريعات التي تنظم وتشجع إجراء البحوث العلمية لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.	4.58	.560	كبيرة جدًا

3	3	عدم امتلاك الكلية لرؤية وسياسة واضحة تجاه البحث العلمي.	4.53	.565	كبيرة جدًا
6	4	عدم تخصص لوائح الكلية وقت للبحث العلمي ضمن أعباء وواجبات أعضاء هيئة التدريس.	4.18	.608	كبيرة
5	5	غياب الشفافية والموضوعية في أنظمة وإجراءات الترقيات والترشح للمناصب في الكلية.	4.13	.773	كبيرة
7	6	الافتقار لوجود آلية لتقييم مشاركة وأداء أعضاء هيئة التدريس في الأنشطة البحثية.	4.04	.653	كبيرة
4	7	تفتقر الكلية لوجود سياسات واضحة تتعلق بعمليات المساءلة والمحاسبة.	4.03	.517	كبيرة
8	8	عدم توفر نظام لمراجعة اللوائح والقواعد وإجراءات العمل بصفة دورية وتحسين الأداء التدريسي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس.	3.66	.772	كبيرة
إجمالي المتوسط العام لمجال التحديات التشريعية والقانونية			**4.23**	**.294**	**كبيرة جدًا**

يتضح من الجدول (8) أن المتوسط الإجمالي العام لاستجابات أفراد عينة البحث على مجال التحديات التشريعية والقانونية، جاء بدرجة (كبيرة جدًا)، بمتوسط حسابي بلغ (4.23)، وانحراف معياري بلغ (.294)، وجاءت الفقرة رقم (2) التي تنص على: "غياب التشريعات والنصوص القانونية التي تجعل من كليات المجتمع كليات بحثية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.73)، وانحراف معياري (.463)، بدلالة لفظية (كبيرة جدًا)، وهذا يعني أن التشريعات والقوانين المنظمة للبحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية والتي تُعد الركيزة الأساسية لتهيئة البيئة البحثية المناسبة ما تزال دون المستوى المطلوب، وأن معظم القوانين والتشريعات المنظمة لكليات المجتمع تركز على العملية التعليمية وإكساب المهن، ولم تعطِ الباحثين والبحث العلمي الاهتمام الكافي من الدعم والتشجيع، بالرغم من أهمية البحث العلمي الذي سينعكس مردوده على جودة العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها، وهذا يتطلب من الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني العمل على تحديث منظومة القوانين والتشريعات التي تسهم في دعم البحث العلمي، حتى تواكب التطوُّرات الهادفة إلى إنتاج المعرفة وتوظيفها في مختلف مجالات التنمية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدوش (2003م)، ودراسة مكرد (2010).

وجاءت الفقرة رقم (8) التي تنص على: "عدم توفِّر نظام لمراجعة اللوائح والقواعد وإجراءات العمل بصفة دورية وتحسين الأداء التدريسي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.66)، وانحراف معياري (.772)، بدلالة لفظية (كبيرة)، ويعزو الباحث ذلك إلى الظروف التي تمر بها اليمن في الوقت الراهن، التي أدت إلى عدم قدرة الكثير من المؤسسات والإدارات على القيام بمسؤولياتها بصفة دورية جراء انقطاع الموازنات المخصصة لها ومنها كليات المجتمع.

3-عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: الذي ينص على: ما التحديات المالية التي تواجه

البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التحديات المالية وكذلك ترتيبها تنازليًا حسب المتوسط والجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التحديات المالية

م	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
6	1	غياب الدعم المالي الذي يقدمه القطاع الخاص لتمويل البحث العلمي في الكلية.	4.36	.683	كبيرة جدًا
2	2	نقص الموارد المالية الكافية للكلية لتحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية لا سيما البحث العلمي.	4.18	.752	كبيرة
1	3	عدم توفر ميزانية ضمن موازنة الكلية مرصودة لدعم البحث العلمي ونشره.	4.09	1.02	كبيرة
9	4	الافتقار لوجد صندوق لتمويل المشروعات البحثية التي تقوم بها الأقسام والكلية في التخصصات المهنية.	3.70	1.1 8	كبيرة
10	5	قلة دعم أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث والمؤتمرات العلمية خاصة في الظروف التي تمر بها الجمهورية اليمنية في الوقت الحالي.	3.69	1.21	كبيرة
4	6	قلة المكافآت المالية المرتبطة بالإنتاجية العلمية.	3.65	1.02	كبيرة
3	7	عدم استثمار جميع موارد الكلية المالية بشكل سليم لتطوير الأداء ومنها البحث العلمي.	3.48	1.17	كبيرة
5	8	قلة الحوافز المشجعة على التميز البحثي وجودة النشر الأكاديمي في الكلية.	3.46	1.28	كبيرة
8	9	ضعف قيام الكلية بإجراء مشاريع بحثية لصالح المؤسسات الإنتاجية وبتمويل من قبلها.	3.30	1.09	متوسطة
7	10	تدني قدرة الكلية على اجتذاب التمويل من خارج الموارد الحكومية للبحث العلمي.	3.25	1.14	متوسطة
إجمالي المتوسط العام لمجال التحديات المالية			**3.72**	**.766**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (9) أن المتوسط الإجمالي العام لاستجابات أفراد العينة على مجال التحديات المالية، جاء بدرجة (كبيرة)، بمتوسط حسابي (3.72)، وانحراف معياري (.766)، وجاءت الفقرة رقم (6) التي تنص على: "غياب الدعم المالي الذي يقدمه القطاع الخاص لتمويل البحث العلمي في الكلية"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.36)، وانحراف معياري (.683)، بدلالة لفظية (كبيرة جدًا)،

ويعزى ذلك إلى غياب الثقة لدى القطاع الخاص بكفاءة وجدية البحوث والكوادر المحلية، وغياب الارتباط بين مؤسسات القطاع الخاص من جهة وكليات المجتمع من جهة أخرى، وابتعاد الأبحاث والدراسات التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع عن المشكلات الفعلية التي تتطلبها مؤسسات القطاع الخاص، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشرماني (2008)، ودراسة الدوش (2003)، دراسة الحدابي (2006).

وجاءت الفقرة رقم (7) التي تنص على: "تدني قدرة الكلية على اجتذاب التمويل من خارج الموارد الحكومية للبحث العلمي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.25)، وانحراف معياري (1.14)، بدلالة لفظية (متوسطة)، ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف إدارة البعثات والدراسات العليا في كليات المجتمع باعتبارها المكلفة بالإشراف على توفير الدعم المادي للبحوث من الكلية ومن الجهات التمويلية الخارجية، إلا أن الروتين وغياب الشفافية والوضوح يقلل من فاعلية تلك الإدارات مما ينعكس سلبًا على البحث العلمي في الكليات.

4-عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: الذي ينص على: ما التحديات التقنية التي تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التحديات التقنية، وكذلك ترتيبها تنازليًا حسب المتوسط الحسابي والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول (10) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التحديات التقنية

م	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	1	عدم توفر مجلة علمية محكمة في الكلية.	4.50	.648	كبيرة جدًا
6	2	ضعف توظيف تكنولوجيا المعلومات لنشر البحوث العلمية وتسويقها.	4.13	.773	كبيرة
1	3	افتقار الكلية لوجود قاعدة بيانات على الإنترنت متكاملة لخدمة البحث العلمي.	4.12	.747	كبيرة
2	4	عدم توفر شبكة اتصالات حديثة تمكن منتسبيها من الحصول على المعرفة وتبادلها وتطبيقها.	4.08	.693	كبيرة
4	5	نقص في المكتبات الإلكترونية والمعامل والتجهيزات الحديثة اللازمة للدراسة والبحث العلمي.	3.88	.762	كبيرة
7	6	عدم توفر أنظمة أمن وسلامة تكفل سلامة الباحثين.	3.79	1.06	كبيرة
3	7	عدم توفر الأماكن المجهزة بالتقنية لأعضاء هيئة التدريس لممارسة الأنشطة العلمية والبحثية.	3.54	1.12	كبيرة
إجمالي المتوسط العام لمجال التحديات التقنية			**3.61**	**.644**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (10) أن المتوسط الإجمالي العام لاستجابات أفراد عينة البحث على مجال التحديات التقنية، جاء بدرجة (كبيرة)، بمتوسط حسابي بلغ (3.61)، وانحراف معياري بلغ (.644)، وجاءت الفقرة رقم (5) التي تنص على: "عدم توفُّر مجلة علمية محكمة في الكلية"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.50)، وانحراف معياري (.648)، بدلالة لفظية (كبيرة جدًا)، ويعزو الباحث ذلك إلى افتقار كليات المجتمع على وجود مجلة علمية محكمة، تعنى ببث المعرفة والوعي بأهم قضايا التعليم التقني والبحث العلمي، وتسهم في نشر الأبحاث العلمية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المهتمين والمتابعين، وتعمل على تأهيل وترقية المستوى الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، وتعزز من مصداقيَّتهم بين الباحثين، الأمر الذي يجعَل أبحاثهم موثوقة لدى الجميع، كما أن إصدار المجلات العلمية بصورة منتظمة من شأنه أن يوجد بيئة علمية داخل كليات المجتمع قادرة على تحفيز الباحثين لزيادة إنتاجهم العلمي، ويفتح الباب أمام كثير من الباحثين الذين يجدون صعوبة في نشر أبحاثهم في مجلات خارجية.

وجاءت الفقرة رقم (3) التي تنص على: " قلة الأماكن المناسبة لأعضاء هيئة التدريس لممارسة الأنشطة العلمية والبحثية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.54)، وانحراف معياري (1.12)، بدلالة لفظية (كبيرة)، ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية وجود مكان لعضو هيئة التدريس خاص به، وتهيئة البيئة البحثية والعلمية الملائمة، مع توفِّر خدمة الإنترنت، للاطلاع على المصادر العالمية للمعرفة عبر الشبكة العنكبوتية، بالإضافة إلى توفِّر نظام معلومات متكامل.

5-عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: الذي ينص على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، في تحديات البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير (الرتبة العلمية)؟

للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغير الرتبة العلمية استخدم الباحث اختبار "تحليل التباين الأحادي (one WayAnova)، والجدول (11) يوضح ذلك.

جدول (11) يوضح دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير (الرتبة العلمية)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التحديات الأكاديمية	بين المجموعات	4.760	3	1.587	4.116	.008 دال
	داخل المجموعات	44.715	116	.385		
	المجموع الكلي	49.475	119			
التحديات المالية	بين المجموعات	2.922	3	.974	2.950	.036 دال
	داخل المجموعات	38.307	116	.330		
	المجموع الكلي	41.229	119			

التحديات التشريعية	بين المجموعات	3.702	3	1.234	3.714	.014 دال
	داخل المجموعات	38.543	116	.332		
	المجموع الكلي	42.245	119			
التحديات التقنية	بين المجموعات	3.501	3	1.167	4.070	.009 **دال**
	داخل المجموعات	33.265	116	.287		
	المجموع الكلي	36.766	119			
الإجمالي	**بين المجموعات**	3.651	3	1.217	4.789	.004 **دال**
	داخل المجموعات	29.478	116	.254		
	المجموع الكلي	33.129	119			

يتضح من الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث تبعًا لمتغير الرتبة العلمية في الأداة ككل وفي مختلف المجالات، حيث كانت مستوى الدلالة في المجال الأول (.008) وفي المجال الثاني (.036) وجاءت في المجال الثالث فكانت (.014) في حين بلغت في المجال الرابع (.009) أما على مستوى الأداة ككل فقد بلغت مستوى الدلالة (.004) وهذه القيم أقل من (a≤ 0.05) وهي دالة إحصائيًا وتشير إلى وجود فروق حقيقية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير (الرتبة العلمية).

للكشف عن مصدر الفروق الدالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لبيان مصدر الفروق بين تقديرات متغير الرتبة العلمية والجدول (12) يوضح ذلك:

جدول (12) اختبار شيفيه (Scheffe) لتحديد اتجاه الفروق وفقًا للرتبة العلمية

المجال	الرتبة العلمية	المتوسط	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس
التحديات الأكاديمية	أستاذ	3.61	–	–	–	–
	أستاذ مشارك	3.60	–	–	–	–
	أستاذ مساعد	3.42	–	–	–	–
	مدرس	3.89	–	–	.472*	–
التحديات المالية	أستاذ	3.88	–	–	–	–
	أستاذ مشارك	3.96	–	–	–	–
	أستاذ مساعد	3.81	–	–	–	–
	مدرس	4.18	–	–	.369*	–
	أستاذ	3.79	–	–	–	–

التحديات التشريعية	أستاذ مشارك	3.61	–	–	–	–
	أستاذ مساعد	3.46	–	–	–	–
	مدرس	3.87	–	–	.472*	–
التحديات التقنية	أستاذ	4.03	–	–	–	–
	أستاذ مشارك	3.88	–	–	–	–
	أستاذ مساعد	3.88	–	–	–	–
	مدرس	4.27	–	–	.397*	–

يتضح من الجدول (12) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث وفقًا لمتغير الرتبة العلمية بين درجتي أستاذ مساعد ومدرس، لصالح المدرس بدلالة حصولها على أكبر درجة متوسط حسابي في جميع المحاور، ويعزو الباحث ذلك إلى كثرة التحديات التي يواجهها حملة رتبة المدرس، وضعف قدرتهم على تذليلها، فما تزال خبرتهم محدودة في البحث العلمي، بالإضافة أنهم لم يكتسبوا الخبرة والممارسة الكافية، مما يجعلهم أكثر تأثرًا بالتحديات المتعلقة بالبحث العلمي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hatamleh, 2016)، وتختلف مع دراسة العبسي (2021) التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات أعضاء هيئة التدريس بكلية المجتمع –صنعاء، تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، ودراسة الشهراني (2020) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة العلمية لصالح درجة أستاذ.

ملخص النتائج:

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج في الآتي:

1. وجود تحديات تواجه البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية بدرجة كبيرة.
2. جاءت التحديات التشريعية والقانونية في المرتبة الأولى بدرجة كبيرة جدًا، يليها التحديات المالية في المرتبة الثانية بدرجة كبيرة، وجاءت التحديات التقنية في المرتبة الثالثة بدرجة موافقة كبيرة، وأخيرًا التحديات الأكاديمية بدرجة موافقة كبيرة.
3. أكبر التحديات الأكاديمية التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع تتمثل في هجرة الكثير من العقول البشرية البحثية بسبب تدهور المستوى الاقتصادي للباحثين، وعدم احتساب العمل البحثي جزء من نصاب عضو هيئة التدريس في الكلية، وقلة البرامج التدريبية للباحثين والفنيين في مجال البحث العلمي.
4. أكبر التحديات التشريعية والقانونية التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع تتمثل في غياب التشريعات والنصوص القانونية التي تجعل كليات المجتمع كليات بحثية، وقصور التشريعات التي تنظم وتشجع إجراء البحوث العلمية لتلبية متطلبات التنمية، وعدم امتلاك الكليات رؤية وسياسة واضحة تجاه البحث العلمي.

5. أكبر التحديات المالية التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع تتمثل في نقص الموارد المالية الكافية للبحث العلمي، وغياب الدعم المالي الذي يقدمه القطاع الخاص لتمويل البحث العلمي، ونقص الموارد المالية للكلية لتحقيق رسالتها وأهدافها ولاسيما البحث العلمي، وعدم توفّر ميزانية ضمن موازنة الكلية مرصودة لدعم البحث العلمي ونشره.
6. أكبر التحديات التقنية التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع تتمثل في عدم توفُّر مجلة علمية محكمة في الكلية، وضعف توظيف تكنولوجيا المعلومات لنشر البحوث العلمية وتسويقها، وافتقار الكلية لوجود قاعدة بيانات على الإنترنت متكاملة لخدمة البحث العلمي.
7. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث نحو التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات المجتمع وفقًا لمتغير الرتبة العلمية في جميع مجالات الأداة لصالح رتبة مدرس.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث يوصي الباحث بالآتي:

1. مراجعة وتحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالبحث العلمي في الكليات، بحيث تكون أكثر مرونة، وبما يواكب تطورات العصر ومستجداته المتسارعة.
2. العمل على إيجاد مصادر تمويل للأبحاث العلمية من خارج كليات المجتمع من خلال ربط أبحاث كليات المجتمع بواقع المجتمع واحتياجاته ودعوة المؤسسات والقطاعات الإنتاجية، إلى المشاركة في تمويل الأبحاث العلمية باعتبارها المستفيد الأول من نتائج هذه الأبحاث.
3. تطوير وتحديث البنية التحتية، وتوفير المتطلبات الضرورية التي يحتاج إليها الباحثين، وتوفير شبكة معلومات حديثة وربطها بالإنترنت، وتوظيف التقنية لنشر الأبحاث العلمية وتسويقها.
4. توفير برامج لتدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة في مجال البحث العلمي، وتخفيف العبء الإداري والتدريسي على أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بعمل الأبحاث العلمية المرسومة وفق خطة أقسامهم العلمية في الكلية، واعتبار ذلك ضمن نصابهم التدريسي، وتشجيع الباحثين على زيادة إنتاجيتهم العلمية، وتسهيل إجراءات مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية، وتكريم أصحاب البحوث المتميزة.
5. إصدار مجلة علمية محكمة ودعمها لتكون منتظمة الصدور.

المقترحات:

يقترح الباحث إجراء الأبحاث التالية:

1. تصور مقترح لربط أبحاث كليات المجتمع بالمؤسسات الإنتاجية في ضوء متطلبات التنمية.
2. دراسة واقع البحث العلمي في كليات المجتمع وأثره في رفع جودة التعليم التقني.

المراجع

[1] إبراهيم، زكريا سالم، (2020)، تفعيل دور البحوث التربوية لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة للبحث العلمي (رؤية مصر 2030)، **مجلة البحث العلمي في التربية**، جامعة تبوك، العدد (21)، 67- 87، مصر.

[2] ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري (1990) "لسان العرب"، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.

[3] أبو عبد الله، ياسمين إبراهيم أحمد، (2021)، دور الجامعة في تطوير البحث العلمي: دراسة ميدانية بجامعة دمياط، **المجلة العلمية لكلية الآداب**، 10، (4)، 23- 53، مصر.

[4] أنيس، إبراهيم ومنتصر، عبد الحليم والصوالحي، عطية وأحمد، محمد خلف الله (1985) "المعجم الوسيط، الجزء الأول، ط3، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر.

[5] البرعي، العزي علي محمد ومجلي، رشاد سعيد، (2018)، تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل البحث العلمي في اليمن، **المجلة اليمنية للبحث العلمي**، المجلد 1، العدد (2)، 267- 296، اليمن.

[6] البطاح، أحمد، (2007)، معوقات البحث العلمي وسبل الارتقاء به في جامعة مؤتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة قطر، العدد (13)، 254- 277، قطر.

[7] الحاج، احمد علي، (2000)، الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية واستراتيجية تطويرها، **مجلة مركز البحوث والدراسات التربوية**، 7، (15)، 76- 152، اليمن.

[8] الحاج، نجوى أحمد علي، (2016)، استراتيجية لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستديمة في اليمن "نموذج مقترح"، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

[9] الحاج، نجوى أحمد علي، (2019)، تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل البحث العلمي في اليمن، **مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية**، 1، (2)، 104- 122، اليمن.

[10]الحدابي، داود عبد الملك، (2006)، معوقات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية" ندوة البحث العلمي ومشكلاته في اليمن، 2006/2/27م، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، صنعاء، اليمن.

[11]الحسني، محمد عبد الله محسن، (2016م)، التحديات الحالية والمستقبلية لكليات المجتمع في الجمهورية اليمنية واستراتيجية مواجهتها، **رسالة دكتوراه** غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة صنعاء.

[12]حميد الملا عبد الله، فيصل، (2007)، المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد (49)، 467- 510، الأردن.

[13]الحويطي، عواد حماد، (2017)، معوقات الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك (دراسة ميدانية)، **مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر**، 2، (174)، يوليو، 409- 443، مصر.

[14]دبوان، عبد المعز، (2020)، تخفيف مخاطر الصراع والأوبئة على التعليم العالي في اليمن باستخدام التقنية الرقمية، المعهد العربي للبحوث والسياسات، اليمن.

[15]الدحياني، ناصر سعيد، (2015)، تصور مقترح لتطبيق معايير الحوكمة في كليات المجتمع اليمنية، **رسالة دكتوراه** غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية صنعاء، جامعة صنعاء، اليمن.

[16]دليل كليات المجتمع (2017)، "القانون واللوائح المنظمة لعمل كليات المجتمع"، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع، الجمهورية اليمنية.

[17]الدوش، علي عبده، (2003)، علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن، **رسالة ماجستير** غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربـوي، كلية التربية، جامعة عدن، اليمن.

[18]الريماوي، عمر وكردي، فؤاد، (2015)، معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية لجامعة القدس، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/** جامعة بابل، العدد 21، 24- 36، العراق.

[19]السماوي، عبد الرقيب علي قاسم، (2018م)، واقع البحث العلمي ومعوقاته في محافظة تعز، **المجلة اليمنية للبحث العلمي**، 1، (2)، 226- 266، اليمن.

[20]شحاتة، حسن، والنجار، زينب، (2003م)، **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

[21]الشرماني، علي محمد، (2008)، معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء، **رسالة ماجستير** غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربـوي، كلية التربية صنعاء، جامعة صنعاء، اليمن.

[22]الشهراني، عبد الله بن فلاح، (2020)، تصور مقترح لمواجهة تحديات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة في ضوء اقتصاد مجتمع المعرفة، **مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم**، 14، (2)، 726- 758، السعودية.

[23]الضمور، عدنان، (2021)، تحديات البحث العلمي وأساليب التغلب عليها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، **المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات**، 2، (15) 40-1، الأردن.

[24]عبد اللطيف، خوشي عثمان، (2016)، واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) أنموذجا، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، جامعة بابل، العدد (30)، 199- 266، العراق.

[25]العبسي، رهيب، (2021)، المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية المجتمع صنعاء من وجهة نظرهم"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، 14، (47)، 51- 72، اليمن.

[26]العزاوي، رحيم يونس كرو، (2008)، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، دار دجلة، عمان، الأردن.

[27]عطوان، أسعد حسين، (2015)، درجة توافر متطلبات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقتها بدوره الوظيفي في إنتاج المعرفة، **مجلة الاقصى بكلية التربية**، فلسطين، 3، (2)، 235- 256، فلسطين.

[28]عناية، غازي، (2014)، **البحث العلمي منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[29]عودة، هادي، (2018)، دور البحث العلمي في دعم جهود التنمية البشرية في العراق، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد (54)، 189- 208، العراق.

[30]العيسي، عبد الرزاق عبد الجليل (2016)، البحث العلمي التطبيقي الهادف خطوة لترصين التعليم العالي والبحث العلمي، سلسلة اصدارات مركز لبنان للدراسات والتخطيط، بيروت، لبنان.

[31]قحوان، محمد قاسم علي، (2015)، واقع كليات المجتمع الحكومية بالجمهورية اليمنية في ضوء المعايير المؤسسية، **مجلة جامعة الناصر**، 2، (5)، 167- 204، اليمن.

[32]المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2014)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، مراحله وأنواعه، صنعاء، اليمن.

[33]محسن، منتهى عبد الزهرة، (2013)، الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة

نظر التدريسيين، **مجلة البحوث التربوية والنفسية قسم العلوم التربوية والنفسية كلية التربية /الجامعة المستنصرية** ،1، (32)، 257 – 283، العراق.

[34]مطهر، محمد بن محمد، (2005)، التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤية المستقبلية، المركز الوطني للمعلومات، اليمن.

[35]مكرد، عائدة محمد، (2010)، تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، 11– 13 أكتوبر عدن، اليمن.

[36]المنصوب، طارق أحمد قاسم، (2005)، واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية في اليمن: جامعة إب أنموذجًا، **مجلة الباحث الجامعي**، العدد (9)، 83– 108، اليمن.

[37]الهبوب، أحمد والفخري، نجلاء، (2019)، تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية، **مجلة جامعة الجزيرة**، 2، (3)، 281– 319، اليمن.

[38]وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2006)، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية (2006 –2010م)، مشروع تطوير التعليم العالي.

[39]وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2008)، **قوانين ولوائح وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي**"، اليمن.

[40]وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، (2013)، مشروع اللائحة التنظيمية والهيكل الفني والإداري لكليات المجتمع الحكومية في الجمهورية اليمنية.

[41]وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (2020) "**كتاب الإحصاء السنوي**"، الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع، اليمن.

[42] Hatamleh, H. M. (2016). Obstacles of Scientific Research with Faculty of University of Jadara from Their Point of View. ***Journal of Education and Practice***, *7*(33), 32-47.